

أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

د . علي كنعان¹

الملخص :

نظراً لتطور الحاجات العامة في أكثر دول العالم فقد أصبح لزاماً على الحكومات اشباع هذه الحاجات بهدف مواكبة التطور الاجتماعي العالمي وزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، فالإنفاق العام لم يكن متغيراً مهماً في الاقتصاديات العالمية قبل الحرب العالمية الثانية ، أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تزايد دور الدولة في الاقتصاد ، وأخذت على عاتقها تمويل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب وظائفها الأساسية ، واستناداً لذلك بدأ الإنفاق الحكومي ينمو ويتطور وأصبح يشكل جزءاً مهماً من الطلب الكلي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام ، الناتج المحلي الإجمالي ، الدول العربية.

ABSTRACT

Due to the evolution of public needs in the most countries of the world it has become imperative for the government to satisfy these needs in order to keep pace with the global social development and increase aggregate demand in the national economy size, public spending is not an important variable in the global economies before World War II, but after the Second World War, it has the increasing role of the state in the economy, and I took it upon themselves to finance the social and economic needs in addition to basic functions, and based on that government spending began to grow and develop and become an important part of the total demand

Key words: public spending, GDP, the Arab countries.

تمهيد: نظراً لتطور الحاجات العامة في أكثر دول العالم فقد أصبح لزاماً على الحكومات اشباع هذه الحاجات بهدف مواكبة التطور الاجتماعي العالمي وزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، فالإنفاق العام لم يكن متغيراً مهماً في الاقتصاديات العالمية قبل الحرب العالمية الثانية ، أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تزايد دور الدولة في الاقتصاد ، وأخذت على عاتقها تمويل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب وظائفها الأساسية ، واستناداً لذلك

(1) كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

بدأ الإنفاق الحكومي ينمو ويتطور وأصبح يشكل جزءاً مهماً من الطلب الكلي. فمن خلال الإنفاق الحكومي:

- تتدخل الحكومة في الأنشطة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تتدخل في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بهدف زيادة الإنتاج.

ثانياً: أهداف الإنفاق العام في الدول العربية؛

بما أن الإنفاق العام مبالغ مالية تنفقها الحكومة لتأمين حسن سير المصالح العامة فهي تسعى من خلال الإنفاق العام لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، الثقافة ، الرياضة .. وغيرها) وذلك لمواكبة التطور الحاصل في بقية دول العالم فقد ارتفعت النفقات الاجتماعية من 83.7 مليار دولار عام 2003 إلى 189.0 مليار دولار عام 2011. أي نمت بمعدل 225% وهو دليل على توجه الحكومات العربية لتحسين نوعية هذه الخدمات (1).

ثالثاً: عوامل تطور الإنفاق العام

يقصد بعوامل تطور الإنفاق العام: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام بحيث يؤثر ايجاباً في تطور المجتمع. ونظراً للتطورات الاقتصادية الأخيرة في مجال العولمة وتوحيد السوق العالمية ، فقد انعكس ذلك إيجاباً على حياة الشعوب وأدى لزيادة دور الدولة في الاقتصاد ، وزيادة حجم نفقاتها العامة بحيث تتجاوب مع التوجهات العالمية في تحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

استناداً لذلك تتحدد عوامل تطور الإنفاق العام العربي بما يلي:

تتطور القدرة الإنتاجية للدول العربية : يقصد بالقدرة الإنتاجية: « كل ما يمتلكه الاقتصاد من مصانع ومزارع وتجارة وخدمات يمكن من خلالها إنتاج السلع والخدمات ، أو القيمة المضافة التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة مقومة بأسعار السوق (2).

فالقدرة الإنتاجية تتضمن الإمكانيات التي تساعد الدول على زيادة الإنتاج ، وحتى تمتلك الحكومات هذه الإمكانيات عليها مساعدة المستثمرين والمنتجين

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المالية العامة، تقرير 2004 وتقرير 2012.

(2) المؤلف: مبادئ المالية العامة، مكتبة بريمافير، دمشق، 2015، ص60.

على تطوير آلياتهم وخبراتهم بحيث يؤدي ذلك لزيادة الإنتاج.

فقد ازداد حجم الإنتاج السلعي في الدول العربية من 619.2 مليار دولار عام 2003 إلى 2322.4 مليار دولار عام 2011 أي تضاعفت المقدرة الإنتاجية السلعية بحدود 375% (1).

وقد تطلب هذا الأمر زيادة الإنفاق على القطاع السلعي بمبالغ كبيرة فقد ازداد الإنفاق العام بالمقابل من 223.9 مليار دولار عام 2003 إلى 798.1 مليار دولار عام 2011 أي تضاعف الإنفاق العام بمقدار 356% وهذا ما يؤكد أن الإنفاق العام يخدم زيادة الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية للدول العربية.

2. تشجيع الاستثمار والإنتاج أصدرت أكثر الدول العربية قرارات وقوانين تشجع على الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والقطاع الأجنبي وذلك بهدف زيادة الإنتاج ، فقد قدمت إعفاءات ضريبية ، وإعفاء جمركية والسماح باستيراد المواد الأولية ، والآلات والتقانات المتطورة بهدف تأسيس مشاريع جديدة ، لكن المناخ العام لا يشجع على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي.

ويرجع ذلك لقدم القوانين وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية والسياسية للخطط الحكومية ، والروتين والبيروقراطية ، وعدم وجود مناطق صناعية ، ومصارف متطور وغيرها ، الأمر الذي دفع الدول العربية النفطية وغير النفطية لزيادة الإنفاق العام على المجالات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي ، وأول أنواع الإنفاق كان على:

- إقامة وتطوير مشاريع البنية التحتية اللازمة للاستثمار وهي ضرورية للاستثمار الصناعي والزراعي.
- إقامة مدن صناعية متطورة لديها كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمرون بهدف إقامة المشاريع الصناعية.

إن زيادة حجم الإنفاق العام على الإنتاج وتشجيع الاستثمار قد بينت رغبة أكثر الحكومات العربية في جذب الاستثمار ، وقد توضح ذلك من خلال الإنفاق الحكومي الرأسمالي الذي ازداد من 47.7 مليار دولار عام 2003 إلى 210.3 مليار دولار عام 2011 أي ازداد حوالي 443% وكما يرى البعض ما زال دون المستوى المطلوب لأن الاستثمار ما زال منخفضاً مقارنةً بحجم الناتج.

(1) حسين عبد الله ورفاقه: الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوظيف، مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن - عمان 2007، ص 98 - 100.

3. تطور الخدمات العامة: يقصد بالخدمات العامة: الخدمات الاجتماعية والبلدية التي تقدمها الحكومة من خلال الإنفاق العام ، والخدمات التجارية والهندسية والمالية التي يمولها القطاع الخاص بهدف الربح ، وتضطر الحكومة للإنفاق على جميع الخدمات بهدف تطويرها لأنها تشكل عنصراً جاذباً للاستثمار وتخدم المنتجين المحليين ، لذلك نلاحظ من خلال الإنفاق الحكومي ، بأن حجم الخدمات العامة والخاصة قد بلغ من الناتج 41,8% من الناتج أي حوالي 1006.5 مليار دولار وهي زيادة تصل إلى 335% ، تبلغ النفقات العامة منها الحصة الكبيرة حيث تصل في عام 2011 إلى النصف 50% ، وهذا ما يوضح رغبة الحكومات العربية في تنمية وتطوير الخدمات العامة بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتحسين خدمات الاستثمار.

4. استثمار خدمات المعلوماتية: يقصد بثورة المعلومات: « التقانات وأنظمة العمل والتشغيل والخبرات التي تسخدمها المجتمعات في ميادين الإنتاج والخدمات بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي (1).

إن انتشار وتعميم نتائج ثورة المعلومات على أكثر دول العالم قد فرض على جميع الحكومات زيادة حجم الاستثمار للاستفادة من هذه الخدمات ، التي باتت تشكل جزءاً هاماً من أنظمة الإنتاج والخدمات. فالاشتراك في شبكة الانترنت وتحديد خطوط الاتصال وأجهزة الكمبيوتر والروابط بين المدن والأقاليم ، وشراء أنظمة معلومات وأنظمة عمل وغيرها يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

5. العولمة: يقصد بالعولمة: سيادة وسيطرة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية على جميع دول العالم ، الأمر الذي تطلب إزالة كافة القيود المفروضة على حركة السلع والخدمات وحركة رأس المال ، وإخضاع القوى الإنتاجية والتسويقية والمالية للقوى الرأسمالية المركزية (2).

إن هذا المفهوم وما يتبعه من إجراءات مثل إقامة مثل منظمة التجارة العالمية عام 1995 والقرارات الدولية بخصوص الاستيراد والتصدير وحركة الخدمات والأسواق المالية وغيرها أدت لانخفاض حجم الرسوم الجمركية ، وخاصةً للدول النامية الأمر الذي فرض عليها الاقتراض لتمويل الإنفاق العام. إضافةً إلى ذلك بأن الالتزام بالاندماج الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة

(1) الباحث: أثر العولمة على الصناعة الدوائية في الوطن العربي مؤتمر الأدوية العربية – أكديما، تونس 2001، ص5.

(2) مدي بسيسو: محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2010 ص433.

والسماح بدخول وخروج البضائع والعمالة ورأس المال ، قد فرض على الحكومات العربية تشجيع هذه التوجهات وزيادة حجم الإنفاق العام لتمويل هذه الإجراءات الأمر الذي زاد من حجم الإنفاق العام.

6. تطور دور الدولة في الاقتصاد: يتباين دور الدولة في الاقتصاد من مجتمع لآخر ، فقد تكون الدولي تدخلية ، وفي اقتصاد آخر تكون غير تدخلية ، فالدولة التدخلية هي الدولة التي تستخدم الأدوات المالية (الإنفاق العام والضرائب) بهدف التأثير على الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والعمالة وغيرها. أما الدولة غير التدخلية ، فتركز للقطاع الخاص الحرية الكاملة في انجاز توجهاته وتحديد أرباحه ونوعية السلع والخدمات التي ينتجها⁽¹⁾.

ازداد في السنوات الأخيرة دور الدولة في الاقتصاد في أكثر الدول العربية وقد أثبت ذلك زيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية حيث بلغ الزيادة في الإنفاق العام حوالي 356% بين عامي 2003 إلى 2011. وكانت هذه الزيادات في أكثرها على الخدمات الاجتماعية وتطوير الاقتصاد الأمر الذي يثبت تطور دور الدولة في الاقتصاد ، وزيادة الإنفاق العام لتمويل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

رابعاً : مفهوم الناتج الإجمالي العربي

يتألف الناتج المحلي الإجمالي العربي (GDP) من القيم المضافة التي تنتجها عوامل الإنتاج في الدول العربية ويدخل ضمناً الضرائب والإعانات والاهتلاكات ، واستناداً لذلك يرى سامويلسون الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، بأن الناتج هو:

«القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة (2).

أو هو: «القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة باستخدام الموارد والاقتصادية لبلد أو لإقليم ما ، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج (3).

إن هذه التعاريف تؤكد بأن ما أنتجه الأفراد والشركات داخل الدولة خلال سنة مقومة بأسعار السوق تعبر عن الناتج.

- (1) المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق 2009، ص60.
 (2) بول سامويلسون، فورد هاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية عمان 2995، ص19.
 (3) هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص73.

أما الناتج العربي فهو برأينا:

«مجموع ما أنتجته الدول العربية من السلع والخدمات بما فيها الثروات الباطنية خلال سنة مقومة بأسعار السوق».

واستناداً لذلك ، يتضمن الناتج العربي ما يلي:

- يتضمن الناتج العربي قيمة السلع الغذائية والألبسة والأحذية والأدوات المنزلية والمنظفات والأدوية ومواد البناء.

- يتضمن قيمة المعادن والفلزات المستخرجة والنفط والغاز والملح وكافة المعادل التي تنتجها الدول العربية.

- لا يتضمن الناتج المحلي الإجمالي (المستلزمات السلعية) التي دخلت في العملية الإنتاجية.

- لا يظهر في حسابات الناتج الأنشطة الممنوعة أو الاقتصاد الخفي أو الخدمات المنزلية بل كل ما هو قانوني ويعمل بموجب تراخيص نظامية وتنتجه الدول أو القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية في الوطن العربي.

يستفاد من هذا التعريف والتوضيح بأن الناتج يمثل القيم المضافة الجديدة التي يضيفها المنتجون للسلع أو المواد الموجودة (السلع الوسيطة) ، فكلما ازدادت القيمة المضافة (الأجور ، الأرباح ، الفوائد والعمولات ، الإيجارات) كلما ازداد الناتج وعادةً ما تلعب الأجور دوراً بسيطاً في النواتج العربية ، فانخفاض الأجور يخفض قيم السلع ولذلك يبدو الناتج في الدول العربية منخفضاً ، فإذا ازدادت الأجور وازداد الإنفاق العام يزداد الناتج العربي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

- ازداد حجم الناتج العربي من 673.1 مليار دولار عام 2002 إلى 2459.7 مليار دولار عام 2011 أي تضاعف 365% خلال عشر سنوات ، وهي زيادة كبيرة تعود لارتفاع أسعار النفط والمعادن التي ينتجها الوطن العربي.

- ما زالت الأجور منخفضة في أكثر الدول العربية إلى ما دون 30% من الدخل القومي في حين تصل في الدول المتقدمة إلى 50 - 60% من الدخل الأمر الذي يزيد حجم الناتج لديهم ويخفض حجم الناتج في دولنا العربية.

- تزايد حجم الصناعة في الاقتصاديات العربية من 38% عام 2002 إلى 47.7% عام 2011 الأمر الذي يبشر بالخير ، لأن تزايد حركة التصنيع يؤدي للتطور الاقتصادي.

- بدأ الناتج العربي يأخذ نسبة مئوية من الناتج العالمي حيث وصلت عام 2011 إلى 4% وهي تبشر بالخير والتطور في السنوات القادمة.

إن هذه المؤشرات توضح بوجود بوادر الخير والتطور في اقتصاديات الدول العربية وخاصةً في الاقتصاد الجزائري والسعودي وفي مصر السودان (وسورية والعراق قبل الأزمة).

خامساً: أثر الإنفاق العام على الناتج

ذكرنا بأن الإنفاق العام هو المبالغ التي تنفقها الحكومة لتأمين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، وأن الناتج كل ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات خلال سنة مقومة بأسعار السوق ، كما وأن الإنفاق العام يشكل جزءاً هاماً من حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد ، لأن الطلب الكلي يتألف من استهلاك الأفراد واستثماراتهم ، والإنفاق الحكومي يتألف من استهلاك الحكومة واستثماراتها واستناداً لذلك تصبح معادلة الدخل

وحسب النظرية الكينزية كلما ازداد الإنفاق الحكومي يزداد الإنفاق الكلي ويشجع ذلك المستثمرون على زيادة الانتاج ، وقد رأى كينز حسب فكرة الاهرامات غير المنتجة ، أن الدولة تشغل العمال في الجبال يحفرون حفراً ، وفي المساء يردمون بها بهدف دفع الأجور لهم ، وذلك لزيادة حجم الطلب الكلي⁽¹⁾.

كما وترى الكينزية والكينزيون الجدد بأن: زيادة الإنفاق الحكومي G في معادلة الدخل سوف لن يزيد الدخل بمقدار الزيادة في الإنفاق العام ، بل زيادة الإنفاق العام مضروبة بالمضاعف.

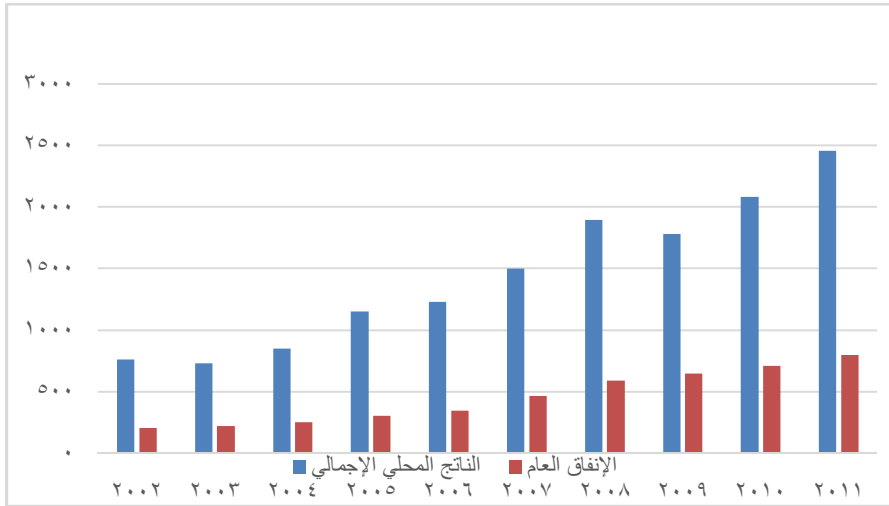
$$Ke = \frac{1}{1-c} = \text{فالمضاعف}$$

$$\Delta G = \frac{1}{1-c} = \text{ونظرية التوازن الشامل تعتبر زيادة الإنفاق العام}$$

أي إذا ازداد الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليار دولار وكان المضاعف 1.5 فالزيادة في الدخل تكون $\Delta G = 50 \times 1.5 = 75$

أي يزداد الدخل بمقدار 75 مليار دولار وسوف نطبق هذه النظريات على الاقتصاد العربية في عام 2007 و 2008.

(1) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1997، ص10.



فإذا كان Is_0 هو الطلب على السلع والخدمات العربية لعام 2007 ومقداره 1504.7 مليار دولار وأن زيادة الإنفاق الحكومي بلغت 127.3 مليار دولار وأن وسطي سعر الفائدة 5%. إن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 127.3 قد زادت Is_0 إلى Is_1 ، فإذا كان المضاعف فإن الزيادة في الدخل تصبح

لكن الأفراد لا يوجهون المبالغ للاستثمارات الانتاجية، بل يتجه جزء منها للمضاربة في الأسواق المالية وبشكل خاص السندات لذلك يرتفع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 ويؤثر على الاستثمار فتتراجع الزيادة في الدخل من 636.5 إلى 394.2 ويذهب ما مقداره 242.3 للمضاربة في الأسواق المالية. أي أصبحت زيادة الدخل بحدود 394.2 ويصبح الدخل لعام 2008

لقد شكل الإنفاق العام وزيادة الصادرات ضغطاً تضخيمياً في اقتصاديات الدول العربية لأن الفجوة لم توجه للاستثمار، بل للاستهلاك كما ويلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) ما يلي:

إن زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج سنوياً أدت وساهمت بزيادة الناتج فقد ارتفعت هذه النسبة من 30.6% عام 2002 لتصل إلى 32.4% في عام 2011 وهذا ما يفسر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويتضح أثر الإنفاق العام بالناتج من خلال المعادلة التالية:

يلاحظ بأن حجم النفقات الجارية للنواتج مرتفعة بشكل وسطيًا من 20 - 23% وهذا ما يفسر تحسن الخدمات الاجتماعية، لكن توجه خصخصة الخدمات في أكثر الدول العربية ورفع أسعارها كان سبباً في الثورات العربية التي عادةً ما طالبت بتحسين ظروف الخدمات الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر.

زيادة حجم القروض العامة لتمويل الإنفاق العام في كل من مصر، تونس، السودان، لبنان، المغرب، شكل ضغوطاً عن موازين المدفوعات وعلى خدمة الدين العام وأدى لزيادة التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وكان سبباً للاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها الدول العربية.

أي أن جزءاً من أثر زيادة الإنفاق العام أضاعته السياسة النقدية من خلال ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستثمار، والتوجه للمضاربة.

كما ويمكن تحديد الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في الوطن العربي بما يلي:

ساهمت زيادة الإنفاق العام سنوياً بزيادة الناتج من عام 2002 ولغاية 2008 (الجدول رقم 1) بعدها تراجع الناتج بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم عاود الارتفاع إلى 2459.7 عام 2011 أي بلغت الزيادة بحدود 365% ويفسر الإنفاق العام أكثر من نصف هذه الزيادة.

ساهم الإنفاق العام في تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم بسبب زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق، فعندما تستثمر الحكومة بمبلغ يستثمر القطاع الخاص ضعفي الحكومة ومن خلال المضاعف والاستثمارات غير المباشرة قد يصل اجمالي الاستثمار إلى عدة أضعاف، لذلك نلاحظ بأن الاستثمار الخاص العربي هو ضعف الاستثمارات الحكومية حيث بلغت النفقات الاستثمارية الحكومية عام 2002 حوالي 45.8 مليار دولار في حين بلغت الاستثمارات الخاصة حوالي 88.8 مليار دولار، أما في عام 2011 فقد بلغت الاستثمارات الحكومية حوالي 210.3 مليار في حين وصلت الاستثمارات الخاصة إلى 330.8 مليار دولار وهذا ما يفسر بداية الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية.

ساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلي، حيث يشكل الإنفاق العام حوالي 30% من حجم الطلب الكلي على مدى السنوات المدروسة وهذا يعني أن كل زيادة في الإنفاق بمقدار دولار تزيد الدخل الاجمالية بمقدار 4.66 دولار.

الزيادة في الدخل

$$\text{مقدار زيادة الدخل} = \frac{\text{الزيادة في الإنفاق العام}}{\text{الزيادة في الدخل}}$$

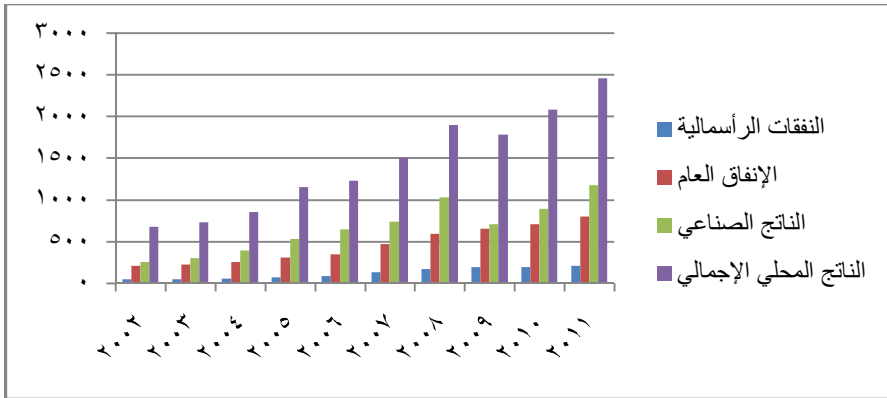
بلغت زيادة الدخل عام 2011 عن عام 2010 حوالي 410.5 مليار دولار وبلغت زيادة الإنفاق العام حوالي 88.0 مليار دولار.

لذلك ننصح الحكومات العربية بزيادة الإنفاق بمعدلات أسرع لكي تزداد الدخول ويزداد الناتج بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

سادساً: الإنفاق العام والناتج الصناعي والتشغيل

يؤثر الإنفاق العام على الناتج الصناعي العربي ، نظراً لأن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، فإذا شعر المستثمرون بهذه الزيادة فإنهم يتوسعون في الانتاج وتظهر استثمارات جديدة ، فالإنتاج الصناعي: هو كل ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات صناعية مقومة بسعر السوق خلال سنة.

الشكل (3)



ومن ثم يؤثر الإنفاق العام في الناتج الصناعي من خلال البنود التالية:

إن زيادة حجم الإنفاق العام أدت لزيادة الطلب على السلع الصناعية وهذا ما شجع المستثمرين على التوسع أو تأسيس مصانع جديدة ، ويظهر من الجدول رقم (2)، والشكل رقم 3 أن حجم الناتج الصناعي كان بحدود 256.8 مليار دولار عام 2002 ، ثم ازداد إلى 1175.0 مليار دولار عام 2011 أي تضاعف بحدود 4.5 مرات أي كانت الزيادة 457% ، وهذا ما يؤكد أهمية ودور الإنفاق العام في الاقتصاد.

إن زيادة حجم النفقات الرأسمالية (وهي تتضمن الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية أو إقامة مصانع حكومية) من 45.8 مليار دولار عام 2002 ، إلى 210.3 مليار دولار عام 2011 أي ازداد 4.5 مرة أي بمعدل 459% وهي تعكس أثر الإنفاق العام كما ذكرها بل كان أثر النفقات الرأسمالية في الناتج الصناعي أكبر من أثر النفقات العامة.

تشكل النفقات الرأسمالية وسطياً خلال السنوات المدروسة وحسب الجدول رقم (2) حواي 8 - 9% وهي ما زالت متدنية مقارنةً مع الدول الآسيوية التي انطلقت بالتنمية وكانت تصل نفقاتها الرأسمالية إلى 25% من حجم الناتج الصناعي⁽¹⁾. فإذا أخذنا الاستثمارات في النفط والغاز والحديد والفوسفات والمعادن المستخرجة تنخفض النسبة إلى 3% وهذا ما يؤكد ثنائية تدني حجم الاستثمارات الحكومية ، لذلك يجب التركيز على زيادة حجم الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي حتى ينطلق هذا القطاع وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية.

ازداد عدد المشتغلين في الاقتصاديات العربية من 73.3 مليون عامل عام 2002 إلى 102.5 مليون عام 2011 ، أي أن زيادة الإنفاق العام ساهمت بزيادة أعداد المشتغلين في الصناعة وغيرها. وبالمقابل ازدادت البطالة ولكن بعد الأزمة العالمية عام 2008 حيث يلاحظ من الجدول رقم (2) أنه بعد عام 2008 ازدادت البطالة إلى 15% ثم إلى 16% أما من الفترة 2000 ولغاية 2006 فكانت البطالة في تراجع سنوي وذلك بسبب زيادة الاستثمارات الحكومية وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

ازدادت الانتاجية من 9182 دولاراً عام 2002 إلى 23997 دولار عام 2011 وذلك بسبب التطور التقني وتطور خبرات العمال والتركيز الرأسمالي ، لكن هذه الانتاجية ما زالت متدنية مقارنةً مع دول آسيا أو مع تركيا أو مع دول أمريكا اللاتينية حيث يصل الوسطي في آسيا إلى 75000 دولار وفي تركيا 80 ألف دولار وفي الدول المتقدمة إلى 150 ألف دولار لذلك على الدول العربية التركيز على دور الإنفاق الحكومي في زيادة الانتاجية ، أي يجب تشجيع الشركات التي تستبدل آلاتها بآلات أحدث من خلال الاعانات أو زيادة حجم الاعانات للشركات التي يعمل بها أكثر من 100 عامل بهدف زيادة حجم التشغيل وزيادة حجم الانتاجية لأنها من أهم المؤشرات العالمية لتطور الدول.

(1) الباحث: التجربة الآسيوية والدروس المستفادة منها، ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية.

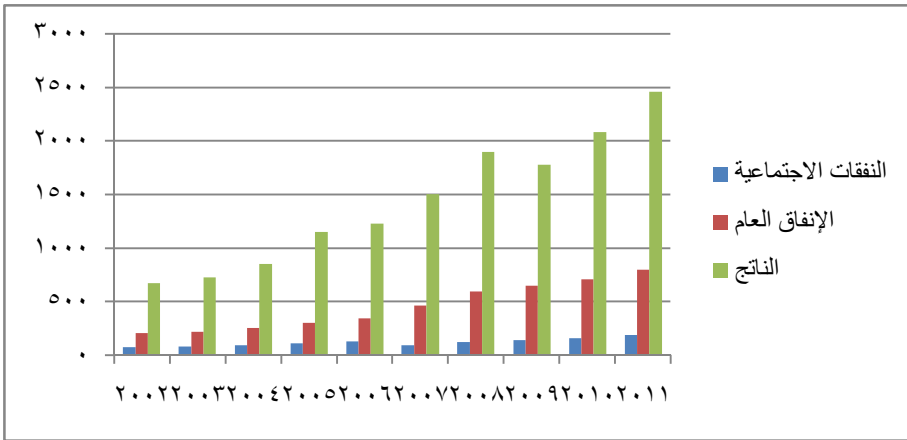
سابعاً: أثر الإنفاق العام في الخدمات الاجتماعية

يشكل الإنفاق الاجتماعي في أكثر الدول هاجس الشعوب وطموحاتها في القضاء على الفقر والبطالة ، وتطالب الأحزاب اليسارية بزيادة حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة من جهة وتأهيل الكوادر البشرية من جهة أخرى آملاً في زيادة الدخل وتشغيل عاطلين عن العمل⁽¹⁾.

كما وأن الحكومات ملزمة بالإنفاق على هذه القطاعات لأنها لا تدر دخلاً للعاملين فيها وأكثر الدول تقدمها مجاناً لشعوبها تحت بند العدالة الاجتماعية ، لذلك تكون الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخدمات (النظافة والحدائق وغيرها) خدمات هامة وضرورية لحياة المواطنين ، ومن ثم لا يمكن الاستغناء أو العيش بدونها أو تقديمها للمواطنين بأسعارها السوقية ، لأن الفقراء لا يملكون الدخل اللازمة لشراء هذه الخدمات⁽²⁾.

كما وأن خط الفقر قد تطور في دول العالم من نصف دولار إلى 1.25 دولار للفرد يومياً وإلى دولارين الحد الأقصى للفقر ، لكن الدول النامية استناداً لمستوى أسعار 2005 تأخذ بالحد الأدنى 1.25 دولار للمواطن باليوم⁽³⁾.

الشكل (4)



فكل مواطن عربي يحصل على 1.25 دولار في اليوم هو تحت خط الفقر ، استناداً لهذه المقدمات ما هو أثر الإنفاق العام الاجتماعي في الوطن العربي؟ إذاً عدنا للجدول رقم (3) والشكل رقم (4) نلاحظ ما يلي:

- (1) المؤلف: مبادئ المالية العامة، منشورات مكتبة أبو أيوب الأنصاري دمشق 2015، ص25.
- (2) المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق 2009، ص280.
- (3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2009، ص26.

يزداد عدد السكان في الوطن العربي بواقع 2.5% وهي من أعلى المعدلات العالمية لذلك تشكل هذه الزيادة ضغطاً كبيراً على الحكومات وخاصة الدول العربية الفقيرة أمثال ، المغرب ، السودان ، مصر ، الأردن ، سورية ، لبنان. لقد ازداد سكان الوطن العربي من 291 ، 6 مليون عام 2002 إلى 362.1 مليون نسمة عام 2011 أي بواقع 124% أي بحدود 70.5 مليون نسمة جدد يحتاجون لكل الخدمات.

بلغت حصة الفرد من الإنفاق العام حوالي 708 دولار لعام 2002 وارتفعت إلى 2204 دولار عام 2011 أي تضاعفت بحدود 311% وهي زيادة كبيرة مقارنة مع الزيادة السكانية ، لكن الفارق كبير بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة ، لذلك قد لا تعبر عن التحسن الاجتماعي في جميع الدول العربية.

بلغت حصة الفرد من النفقات الاجتماعية عام 2002 حوالي 262 دولار سنوياً وازدادت إلى 522 دولار عام 2011 أي تضاعفت بحدود 190% أي هي أقل من زيادة الإنفاق العام وهي تؤثر على زيادة معدلات الفقر.

فالمؤشر العالمي 1000 دولار سنوياً للفرد على الخدمات الاجتماعية ، فالدول العربية بمجمملها تحت هذا المؤشر ، لكن الدول العربية الغنية أمثال دول الخليج العربي وليبيا والجزائر تصل إلى هذا المؤشر ، في حين تكون بقية الدول تحت هذا المؤشر أي تحتاج الدول العربية لزيادة حجم الإنفاق الاجتماعي من 189 مليار دولار إلى 362 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 173 مليار دولار وهذا مستحيل في الظروف الراهنة ، لذلك يلاحظ ما يلي:

ارتفاع نسبة المواطنين الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 90% في الدول العربية الغنية وإلى 63% في الدول العربية المتغيرة ، وتراجع عدد المشافي والأطباء لعدد السكان مقارنة مع المؤشرات العالمية⁽¹⁾.

ارتفاع نسبة الأمية إلى 28% وهي تفوق مثيلاتها من دول العالم ، وتسعى الدول العربية إلى تخفيض هذه النسبة إلى 10% بحلول 2020 ، إضافة إلى ذلك ازداد حجم الإنفاق على التعليم ليعادل الدول الأخرى أي إلى 20% من حجم الإنفاق العام ، لكن الهدر والفساد يزداد في هذا القطاع فيؤثر على إنتاجية التعليم وعدد المتعلمين.

تزايد عدد الجامعات الحكومية والخاصة لكن الجامعات العربية ما زالت خارج التصنيف حيث لا يوجد ولا جامعة عربية ضمن 500 جامعة الأولى في

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2011، ص34.

العالم سوى جامعة في السعودية جامعة الملك عبد العزيز ، دخلت هذا التصنيف مؤخراً نتيجة تطبيق المؤشرات الدولية ، وهذا يعني انخفاض مستوى التعليم من جهة وانخفاض عدد الجامعيين لعدد السكان من جهة أخرى.

عدم الاهتمام بالتعليم المهني والتدريب والتأهيل الصناعي والحرفي نظراً لحاجة هذه المدارس والمعاهد للمبالغ الكبيرة ، لذلك ما زال التعليم المهني في الورشات والحرف بشكل فردي.

ظهر التحسن في خدمات النظافة والصرف الصحي وإيصال المياه الصالحة للشرب إلى المناطق والمدن والاعتناء بالنظافة العامة ، لكنها ما زالت دون المستوى المطلوب بسبب الهدر والفساد الإداري من جهة ونقص الوعي الصحي من جهة ثانية ، لذلك تعد بعض المدن العربية الكبرى أمثال دمشق ، القاهرة ، بغداد ، بيروت ، الدار البيضاء ، الخرطوم ، من المدن الأكثر تلوثاً بفضل عدم تكرير النفايات وعدم الاهتمام بالنظافة وغيرها.

إن هذه المؤشرات الاجتماعية انعكست بشكل مباشر على حياة المواطنين ، الأمر الذي أدى لزيادة معدلات البطالة والفقر بين السكان.

بلغ وسطي الدول العربية في الفقر حوالي 30% لكن هذه النسبة لا تعبر عن حالة الدول العربية حيث تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

الدول الأكثر فقراً: السودان ، الصومال ، جيبوتي ، جزر القمر ، المغرب ، فلسطين ، اليمن ، ويكون معدل الفقر لديها بين 30 - 40% من عدد السكان.

الدول متوسطة الفقر: سورية ، مصر ، لبنان ، تونس ، العراق ، الجزائر ، حيث يصل معدل الفقر إلى 13 - 20% من عدد السكان⁽¹⁾.

الدول الغنية والتي لا يوجد لديها نسبة للفقر: دول الخليج العربي ، ليبيا. نستنتج من هذه النسب ما يلي:

ارتفاع نسبة الهدر والفساد والتسيب في الدول ذات الفقر الأعلى ، وهذا يعني تراجع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

سيطرة مجموعة سياسية على الحكم بالطرق غير الديمقراطية ، وهذا ما يفسر وجود الفوضى السياسية في السودان ، الصومال ، وحديثاً في ليبيا ومصر والعراق. الأمر الذي فتح المجال واسعاً للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية وكل دولة تدعم جماعة معينة بهدف تحقيق مصالح بعض الدول.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2011، ص29.

فالوطن العربي الذي يشهد اضطرابات اجتماعية ويعاني من التدخل الاجنبي المباشر وغير المباشر على قاعدة انخفاض حجم التمثيل الشعبي في البرلمانات والحكومات العربية ويعود ذلك لسوء توزيع الدخل القومي.

يؤثر الفقر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد فيجعل الجزء الأكبر من السكان لا يستهلكون والجزء الأصغر يريد سلعة فاخرة سلع الرفاهية الأمر الذي يؤدي لتشوه الطلب المحلي وتشويه نمط وهيكل الانتاج الصناعي ، فيزداد حجم الاستيراد والاعتماد على الخارج.

خروج جزء من المواطنين من دائرة التفاعل الاجتماعي ومن دائرة الإنتاج وتعطلها أو تتحول تدريجياً إلى شريحة معادية للتطور وللحكومات وعادة ما يؤدي هذا الوضع إلى الثورات الاجتماعية ، وهذا ما تشهده الدول العربية منذ عام 2010 وحتى الوقت الحاضر.

استناداً لمؤشر الفقر الأدنى يكون عدد الفقراء.

المجموعة الأولى: عدد السكان $\times$ نسبة الفقر.

$$91.9 \text{ مليون} \times 40\% = 36.7 \text{ مليون نسمة.}$$

$$\text{المجموعة الثانية: } 180.8 \text{ مليون} \times 15\% = 27.1 \text{ مليون نسمة.}$$

$$\text{الإجمالي: } 36.7 \times 27.1 = 63.8 \text{ مليون نسمة.}$$

$$\text{النسبة إلى عدد السكان } \frac{63.8}{262.1} = 24\%.$$

$$\text{إجمالي دخولهم} = \text{عدد الفقراء} \times 1.25 \text{ دولار} \times 365 \text{ يوم} =$$

$$63.8 \text{ مليون} \times 1,25 \text{ دولار} \times 365 \text{ يوم} = 29.1 \text{ مليار دولار.}$$

نستنتج من هذه النسبة ما يلي:

سوء توزيع الدخل القومي ، حيث الحكومات العربية تعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء ، من خلال تثبيت الأجور من جهة واطلاق العنان للأرباح من جهة ثانية ، الأمر الذي يزيد سنوياً من معدلات الفقر.

انخفاض حجم الطلب مقارنةً بحجم العرض ، وفائض الطلب يذهب على شكل مدخرات عربية تستثمر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من الحكومات أو المصارف العربية أو من قبل الأفراد والمستثمرين.

لم يستطع الإنفاق العام أو حتى النفقات الاجتماعية تعويض الفقراء عن نقص دخولهم لذلك تتزايد بعض الدول في مؤشرات التنمية البشرية وبعضه يتراجع وهذا ما يؤكد تزايد الأمية وانخفاض مستوى (التعليم ، وتراجع المستوى

الصحي مقارنةً مع دول المجموعة الآسيوية). انفجار الاضطرابات الاجتماعية في الصومال ، السودان ، مصر ، ليبيا ، تونس ، سورية ، العراق ، لبنان ، اليمن ، وهناك دول عربية أخرى مرشحة لظهور الاضطرابات فيها.

اختبار الفرضيات: من خلال العودة إلى الفرضيات نلاحظ ما يلي:

إن العلاقة قوية بين زيادة الإنفاق العام وزيادة الناتج ، لكنها لا تماثل الدول الأخرى ، فقد ساهمت زيادة الإنفاق العام بزيادة الناتج بحدود 32% وهي نسبة متدنية يجب أن تتجاوز 70% حسب المؤشرات العالمية ، فالزيادة تذهب إما في الهدر والفساد أو للمضاربة في الأسواق المالية أو للاستثمار الخارجي.

إن العلاقة قوية بين الإنفاق العام وانخفاض معدل البطالة ، لكنه لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة الإنفاق العام وزيادة البطالة ، وهذا يرجع للأزمة المالية العالمية وللظروف التي تعيشها الدول العربية.

النتائج والتوصيات

النتائج: يلاحظ من خلال هذا البحث ما يلي:

الإنفاق العام وسيلة مالية هامة تستخدمها الدولة لاشباع الحاجات الاجتماعية ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية في أكثر المجتمعات.

يسعى الإنفاق العام في الدول العربية إلى:

إشباع الحاجات الاجتماعية وتحسين مستوى مؤشرات التنمية البشرية في أكثر الدول العربية.

دعم الاستثمار والمستثمرين بهدف زيادة الانتاج الصناعي ودعم الانتاج الزراعي بهدف تأمين الغذاء للمواطنين.

تستخدم الحكومات العربية الإنفاق العام لزيادة حجم التدخل في الاقتصاد ، لكنها أكثر ما زال بدون خطط وبرامج تنموية ، ومن ثم لا تعكس الضرائب حجم التدخل أي ما زال تصنف الدولة العربية على أنها دولة حارسة لم تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رغم زيادة حجم الإنفاق العام.

الناتج العربي ما زال منخفضاً ، لأنه بدون النفط والمعادن المستخرجة قد يهبط الناتج العربي إلى ما دون النصف ، لذلك جميع البرامج الاقتصادية التي تدعم التصنيع ما زالت دون المستوى المطلوب ولم تحقق أهدافها.

يؤثر الإنفاق العام على الناتج ويزيد الطلب الكلي ، ولكن الزيادة في الطلب الكلي تذهب إلى الخارج إما للاستيراد أو للاستثمار.

رغم زيادة حجم الخدمات الاجتماعية فإن مؤشرات التنمية البشرية تتراجع في أكثر الدول العربية ما عدا الدول المنتجة للنفط والمعادن ، وأن الفقراء يتزايدون نظراً لسوء توزيع الدخل القومي.

التوصيات:

استناداً للنتائج السابقة ولدور وأهمية الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية فإنني أرى ضرورة تحقيق الإجراءات التالية:

زيادة حجم الإنفاق العام إلى أكثر من 30% من الناتج لتصل إلى 40% من الناتج بالاعتماد على الضرائب كوسيلة هامة من وسائل إعادة توزيع الدخل ، وإذا تعذر تعتمد الدول الفقيرة على القروض العامة بهدف تحفيز الطلب الكلي.

زيادة حجم الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية كما فعلت دول النمر الآسيوية وتركيا والبرازيل والارجنتين ، والمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص في تأسيس مصانع كبيرة لتصنيع المواد الأولية الوطنية.

اقامة مؤسسات ومعاهد التأهيل والتدريب للقوى العاملة بهدف رفع قدرتها على العمل وإدارة التكنولوجيا المتطورة ، وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة.

زيادة الأجور في أكثر الدول العربية لتصل إلى 50% من الدخل القومي بدلاً من 30% حالياً وذلك بهدف زيادة الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب المحلي الأمر الذي يدعم زيادة الانتاج وتشجيع المستثمرين على اقامة استثمارات جديدة أو توسيع الطاقة الانتاجية القائمة.

مكافحة الفقر عن طريق العدالة في توزيع الدخل والبدء بمنح اعانات للعاطلين عن العمل واعانات للفقراء والمحتاجين بهدف ادماجهم في المجتمع وتخفيف حجم الاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها أكثر الدول العربية.

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في الدول العربية مليار دولار -

البيانات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي العربي Gdp	763.1	731.7	854.5	1154.1	1232.6	1504.7	1898.9	1781.2	2085.2	2459.7
الإنفاق العام العربي	206.5	223.9	257.2	304.8	347.6	467.4	594.7	651.6	710.1	798.1
الإنفاق العام/الناتج	×30.6	×30.5	×30	×26.4	×28.2	×31	×31.3	×36.5	×34	×32.4
النفقات الجارية	159.7	167.8	202.6	229.7	262.8	328.5	395.4	476.2	497.5	589.4
النفقات الرأسمالية	45.8	47.4	55.1	69.3	80.8	130.9	168.6	194.6	192.0	210.3
النفقات الاجتماعية	76.4	83.7	95.9	112.8	128.7	98.5	124.2	142.4	160.2	189.0
النفقات جارية/الناتج	×23.7	×22.9	×23.7	×19.9	×21.3	×21.8	×20.8	×26.7	×23.8	×23.9
النفقات الرأسمالية/الناتج	×6.8	×6.4	×6.4	×6	×6.5	×8.6	×8.8	×10.9	×9.2	×8.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

الجدول رقم (2): الإنفاق العام والناتج الصناعي والتشغيل

البيانات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	763.1	731.7	854.5	1154.1	1232.6	1504.7	1898.9	1781.2	2085.2	2459.7
الناتج الصناعي	256.8	301.5	389.4	531.4	645.6	735.3	1032.9	706.5	899.2	1175.0
النفقات الرأسمالية	45.8	47.4	55.1	69.3	80.8	130.9	168.6	194.6	192.0	210.3
عدد السكان	291.6	297.5	304.1	310.6	318.9	327.3	338.9	345.8	353.7	362.1
القوى العاملة	85.5	91.0	91.2	81.9	89.9	96.2	100.6	115.8	121.0	122.0
النفقات لرأسمالية/الناتج الصناعي	×6.8	×6.4	×6.4	×6	×6.5	×8.6	×8.7	×10.9	×9.2	×8.5
دور الإنفاق في التشغيل										
البطالة	14.3	13.5	12.0	12.5	12.8	13.7	14.8	15	15.5	16.0
المشتغلين	73.3	76.9	80.5	71.6	78.4	83.0	85.7	98.4	102.2	102.5
حصة المشتغلين من النفقات الرأسمالية	624 دولار	161.4 دولار	684 دولار	967 دولار	1030 دولار	1577 دولار	1967 دولار	1977 دولار	1878 دولار	2051 دولار
الانتاجية	9182	9514	10614	16118	15721	18128	22157	18101	20402	23997
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

الجدول رقم (3) الإنفاق العام والنفقات الاجتماعية

البيانات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	763.1	731.7	854.5	1154.1	1232.6	1504.7	1898.9	1781.2	2085.2	2459.7
الإنفاق العام	206.5	223.9	257.2	304.8	347.6	467.4	594.7	651.6	710.1	798.1
عدد السكان	291.6	297.5	304.1	310.6	318.9	327.3	338.9	345.8	353.7	362.1
النفقات الاجتماعية	76.4	83.7	95.9	112.8	128.7	98.5	124.2	142.4	160.2	189.0
حصة الفرد من الإنفاق العام	708 دولار	751 دولار	845 دولار	981 دولار	1089 دولار	1428 دولار	1754 دولار	1884 دولار	2007 دولار	2204 دولار
حصة الفرد من النفقات الاجتماعية	262 دولار	281 دولار	315 دولار	363 دولار	403 دولار	300 دولار	366 دولار	411 دولار	453 دولار	522 دولار
حصة الفرد من الناتج	2308	2460	2809	3715	3865	4597	5603	5150	5895	6792
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار